

تعريف بـ"أخلاقيات علوم الأحياء" وتشريعاتها

ان التقدم الهائل في البحث العلمي الذي جرى خلال الثلاثين سنة الاخيرة، أخذ يغير الوضع البشري: فقد اصبح بالإمكان، اليوم، انتاج الحياة بغير السبل الطبيعية، عبر الوسائل الطبية المساعدة. كما ان التشخيص السابق للولادة بات يسمح بالتعرف الى الخصائص الكامنة في المولود. ويمكن عن طريق زرع الاعضاء توفير اسباب استمرار الحياة وتمديدھا، بل ان الحياة نفسها اصبحت قابلة للتغيير عن طريق تغيير الجينات. وبعد ان تكشفت اسرار المجين البشري وبات التنبؤ بالمصير البيولوجي للانسان ممكناً، فتح الباب أمام "علم الطب التنبؤي".

ان علم الطب الحيوي الذي كان اقصى طموحه ان يحافظ على سلامة الصحة، اصبح اليوم "يمس الحياة نفسها" و"يتلاعب بالحياة" على غرار ما فعلت الطبيعة نفسها منذ مليارات السنين. ان الطبيب العالم الذي كان يعمل لشفاء المرضى، بات اليوم يتطلع الى ان يصبح "خالقاً" للحياة.

فالى اي مدى يستطيع رجل العلم ان يسير في هذه الطريق، وما هو الثمن الذي سيدفعه نتيجة ذلك؟ ان هذه التغيرات الجذرية لمصير البشرية، وان نتجت عنها فوائد لا تحصى، قد تؤدي ايضاً الى كوارث. ولذلك، كلما اعلن عالم عن اكتشاف جديد يرتبط بالفرد او بالمجتمع، أثار هذا الاكتشاف المشاعر المختلفة. فمن كان يتصور ان ولادة نعجة او قرد في مختبر يمكن ان تعيدنا الى حالة "النعاج الضائعة" في دوامة من الاسئلة حول الوجود؟ اننا بحاجة الى التفكير في هذه الاشكاليات المحيرة. هذا التفكير، النظري والعلمي، ليس من شأن المعنيين بالعلوم وحسب، وانما هو من شأن كل الفئات المكونة للمجتمع: من علماء الفلسفة، الى علماء الاجتماع والدين، والقانون واصحاب القرار السياسي. ان التفكير في هذه الامور هو الذي يتكوّن منه "علم أخلاقيات علوم الاحياء" (bioéthique) الذي يدرس استعمالات التقنيات الجديدة التي توفّق بين البحث العلمي من جهة، وحماية الانسان وكرامته من جهة أخرى. إن مصطلح "أخلاقيات علوم الاحياء" (bioéthique) معروف ومبهم في آن معاً. فهو يتضمن التناقض بين كلمتين هما "علم الاحياء" (bio) أي العلم الذي يعنى بالاشياء الحيّة، و"الاخلاقيات" (ethos) أي العلم الذي يعنى بالتصرف الادبي الفردي او الاجتماعي.

في اللغة لفرنسية، تستعمل كلمة (éthique) لا كلمة (morale) التي تنطوي على معنى ديني/مسيحي والذي استعملها الفيلسوف "كانت" (Kant) في اطار بحثه في الاخلاق الدينية. وباختصار، كما يقول الفيلسوف الألماني هانس جونس: ان "أخلاقيات علم الاحياء" (bioéthique)، علم جديد، يسمح لنا بالتفكير ضمن حدود توافقنا عليها بحرية، للحوول دون تحوّل قدرة الانسان من نعمة الى نقمة.

لقد وضعت هذه المعارف الجديدة الانسان امام خيارات غير مسبوقة، تحمّله مسؤوليات جديدة وتوجب عليه الاجابة على مسائل جديدة، منها مثلاً:

- ما هي العناصر المكوّنة للهوية الانسانية؟ وهل هذه العناصر ذات حرمة لا يمكن انتهاكها؟ وما هو الوضع القانوني للجسم الانساني؟ هل الجسم شخص ام مجرد مادة؟ هل يمكن الاعتداء على الجسم الانساني؟ وما هي الحالات التي تبرّر هذا الاعتداء وما الغاية منه؟
- هل الجسم الانساني مادة تجارية؟ وهل يمكن بيع الاعضاء التي يتكون منها هذا الجسم؟ وهل يمكن بيع انسجة منه؟

- هل هناك حقوق ملكية للجسم الانساني؟ هل يحق لاحد ان يهب او يورث جسمه؟
- كيف يمكن التوفيق بين المكتشفات الطبية ومبدأ حماية الكرامة المطلقة للانسان؟
- ما هي شروط الاستفادة من هذه المكتشفات؟ وكيف تتخذ القرارات بهذا الشأن؟ ومن الجهة الصالحة لاتخاذ هذه القرارات؟

- هل الطبيب او العالم هما وحدهما أصحاب القرار في هذا الشأن؟
- من الوجهة الاخلاقية، والمنطق الديني، والقانون، هل يتمتع المشتري بحق التدخل في هذه الشؤون؟

هذه بعض التساؤلات التي تطرح في الحوارات الجارية في موضوع أخلاقيات علوم الاحياء، وهي تساؤلات تضع السلطات المدنية امام مسؤوليات جسيمة.

فاذا كان المجتمع المعاصر القائم، الى حد ما، على معايير أخلاقية للخير والشر، فهو حتماً قائم على منظومة من القيم تضع في مقدمتها احترام الآخر، وكرامة الانسان وحقوقه. ان علم اخلاقيات الصحة يعتمد على هذه القواعد الاساسية، ولكنه لا يستطيع الاكتفاء بالاجماع غير المقنّن، والابقي الباحث والطبيب دون ضوابط قانونية. وان من الثابت ان الدراسات والقوانين المنبثقة عن علم اخلاقيات الصحة يحدّدها "مبدأ المسؤولية": مسؤولية المشتري والعالم تجاه المواطن، ومسؤولية الطبيب تجاه المريض، ومسؤولية المجتمع تجاه الاجيال القادمة. ثم ان ثمة صعوبة خاصة

تتعلق بعلم أخلاقيات الصحة، ترتبط بفلسفة القانون التقليدية التي لا تعترف إلا بفئتين من الكائنات هما: الأشخاص والأشياء، أي الكائنات الحية والكائنات المادية. غير أن جسم الإنسان بالمعنى الدقيق لا ينضوي تحت أي من هاتين الفئتين باعتبار أنه محور الالتقاء بين الروح والمادة، أي بين المقدس والعادي. ولذلك، لا تزال القوانين الوضعية والأبحاث الفلسفية صامتة بشأن الأصول الأخلاقية التي يطرحها التلقيح الاصطناعي، والاختبارات الجينية أو التغييرات الجذرية التي يمكن أن يتعرض لها الجنس البشري. وقد يفسر هذا الصمت آنذاك بغياب هذه التساؤلات. اننا لا نستطيع أن نعتبر علم أخلاقيات الصحة حالة مؤقتة أو عابرة، لأنها حالة تلخص، بعد اليوم، أغلب التساؤلات المتعلقة بالمستقبل، فهي مرتبطة بالديمغرافيا، وبعمق الانبثاق، وحق المساواة في الفرص، وسائر متطلبات الإنسان. إن هذا العلم يحثنا على التفكير كلما تقدمنا خطوة إضافية في ميدان التكنولوجيا الاحيائية نظراً لما لها من نتائج على صعيد الخيارات الاجتماعية والأخلاقية والاساسية للإنسان.

ومن حيث المبدأ، يجب أن يسبق التفكير في موضوع علم أخلاقيات علوم الصحة البحوث العلمية وتوجهاتها. غير أن الواقع في مجتمعاتنا الحديثة، هو مع الأسف، غير ذلك. فالحقيقة أن العلم يتقدم بسرعة أكبر من التشريع وهذا يؤدي إلى قيام هوة خطيرة بين المعرفة (أي بين العالم المتعطش دوماً إلى المعرفة والقابع في مختبره) وبين الحكمة (أي المشتبه المستنير بالفكر العميق) التي تجد نفسها مجبرة لحماية المجتمع أن تضع الكوابح على الأبحاث العلمية أو منعها.

والأمثلة على ذلك عديدة: فلقد أثارت ولادة النعجة "دولي" في اسكتلاندا عاصفة من التساؤلات، وبعد ذلك بدأ عمل المنتشر. والقانون يجد نفسه أحياناً كثيرة، في إيماننا هذه، في مواجهة أوضاع جديدة ومحرجة (مثل الأم الحامل بجنين من غيرها، واختبارات مرض السيدا، والموت الدماغى). فماذا يمكن أن نعمل أمام موضوع "القانون وأخلاقيات علم الأحياء"، وأمام "الفراغ القانوني" الموجود في بلادنا في هذا الشأن؟ ثم إن لبنان الذي أدخل خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أحدث الممارسات الطبية دون أن يكون لديه أية نصوص قانونية تنظم هذه الممارسات، يجد نفسه اليوم بحاجة ماسة إلى التفكير بشؤون أخلاقيات علم الأحياء، مما أوجب إنشاء هيئة خاصة ذات رأي استشاري ولدى السلطة التنفيذية. على أن تضم هذه الهيئة اختصاصات متعددة، وممثلة لوجهات نظر متعددة، ومستقلة تماماً من السلطة السياسية أو القوى العلمية الاقتصادية.

ولذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء، عام 2001، قراراً شكّل بموجبه "اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة"، المؤلفة من عشرين شخصية من العلماء والفلاسفة والأطباء ورجال الدين، ولها نظام داخلي وافق عليه دولة رئيس مجلس الوزراء في 6 شباط 2002. وتجتمع هذه اللجنة مرة في الشهر في السراي الكبير لدرس ما يجري في بلدنا في المجالات العلمية المستجدة (زراعة الأعضاء، التلقيح بمساعدة طبية، الفحوص الجينية، الفحوص قبل الولادة، الفحوص قبل الزواج، المبالغة في العلاج، حق المريض بمعرفة الحقيقة...) وهذه اللجنة الاستشارية لا تتمتع بأي سلطة تنفيذية، وإنما تقدم آراءها لرئيس مجلس الوزراء الذي يوجهها بدوره إلى الوزارات المختصة لإعداد القوانين اللازمة بشأنها. إن لبنان، يعطي المثل في هذا المجال للعالم العربي.

فؤاد البستاني

الأمين العام للجنة الاستشارية